



Voice of Bahrain

PO Box 65799 • London NW2 9PL

Email: info@vob.org

Web Site: www.vob.org

العدد 465، أكتوبر 2021، محرّم — ربيع الأول 1443 هـ

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

**صوت
البحرين**

نحو معارضة بحرانية متراسة لإنهاء العهد الخليفي الأسود

برغم القمع والاضطهاد الذي مارسه الطغمة الخليفية الحاكمة بحق أبناء البحرين خصوصاً علماءهم ورموزهم، فما يزال ارتباط الجماهير بالقادة قويا وفعالاً ومحورياً في حركة الصراع بين البحرينيين والخليفيين. وقد جاءت بيانات سماحة الشيخ عيسى أحمد قاسم والأستاذين حسن مشيمع وعبد الوهاب حسين صفة بوجه الطغيان والاستبداد، وتأكيداً على ثوابت الوطن والشعب والثورة. فإذا كان الطاغية وعصابته ومرجفوه يظنون أنهم سينالون من كرامة الشعب وإرادته ومواقفه فما أبدهم عن الحقيقة. وتكفي الإشارة إلى ما فعله الخليفيون لترويح مشروعهم الفاشل الذي أرادوا به حفظ ماء وجههم تحت مسمى "العقوبات البديلة" ليتضح كيف تم إسقاطه ببيانات من رموز الوطن وقادته. فقد رفض الشيخ عيسى والأستاذان الكريمان إهانة المعتقلين السياسيين بالشروط المهينة التي جعلها شرطاً للإفراج عنهم، ودعا للإصرار على المطالب السياسية ورفض حصر الأزمة البحرانية بالجانب الحقوقي والأمني. وأصدر الأستاذ حسن مشيمع من وراء القضبان بيانه الذي رفض فيه أية شروط للخروج من السجن محتتماً قوله بالأية الكريمة "رب السجن أحب إلي مما يدعونني إليه". وفجأة انقلب المزاج العام وعادت مشاعر الكرامة والعزة للنفوس، فأصدر العديد من السجناء مواقف رافضة للمشروع الخليفي، الأمر الذي اعتبر صفة مدمرة للطاغية وولي عهده وعصابته ومرجفيه.

لقد من الله على الشعب بوجود هؤلاء العملاقة، الذين نكل بهم بدون رحمة. فالأستاذان قضيا حتى الآن عشر سنوات ونصفاً أسرى لدى الطغمة المجرمة. أم سماحة الشيخ عيسى قاسم فقد أبعد إلى خارج البلاد، ويسعى الآن لدفع الحراك السياسي والحفاظ على قضية الشعب ومطالبه، ومنع المحاولات الدنيئة لحرف مسار الثورة أو حرف أهدافها. ولا يقدّر هذه النعمة إلا من يتعمق في النظر في التاريخ الطويل لمحنة الشعب سواء في نصف القرن الذي أعقب الاستقلال من نصف القرن الذي سبقه والذي تميز بحركات شعبية متواصلة منذ العام 1922. فالرجل نذر نفسه لله وخدمة الدين ورأى أن ذلك لا يتحقق إلا بالوقوف مع المظلومين والمستضعفين امتثالاً لأمر الله تعالى: وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنْكَ نَصِيرًا (النساء 75).

ويمكن تسليط الضوء على عدد من الأمور التي ميزت خطابات سماحة القائد الشيخ عيسى قاسم، ومنها ما يلي:
أولاً: أنها إيمانية ترسخ قيم السماء وتربط الحراك السياسي بالموقف الشرعي، ليصبح النضال عبادة يتقرب الإنسان بها إلى الله سبحانه. فالمناضلون ليسوا طلاب سلطة أو مال أو جاه، بل ينطلقون على أساس أداء التكليف الشرعي بوجود التصدي للظلم والوقوف بوجه الظالمين. هذا البعد الإيماني حول النضال إلى عبادة لا يستطيع الإنسان التخلي عنها، امتثالاً لقوله تعالى: وَإِذْ يَعِدُّكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ. فالإيمان يُشعر الإنسان بانتصاره وفوزه سواء حقق هدفه السياسي أم استشهد دونه. إن من الضرورة بمكان الاستمرار في التزود بالثحنات الإيمانية لأنها المعين الضروري لمواصلة الجهاد من أجل الحق، وبدونها قد تؤثر الضغوط التي يمارسها الخليفيون بتوجيه من الأجانب خصوصاً الصهاينة على المعنويات والمواقف.

ثانياً: أنها تسعى لإعادة الحيوية والتوازن للحراك السياسي والميداني، ومنع ركود الوضع بما يضر بالوطن والشعب والقضية. ولذلك ما قتيء يركز على ضرورة الاستمرار في العمل السلمي، ويمنع الميل للتطرف أو العنف. وقد عرفت ثورات البحرينيين منذ مائة عام بطبيعتها السلمية، فلم يعرف عنها ممارسة العنف، برغم محاولات الخليفيين وصمها بذلك والإفراط في الحديث عن الإرهاب ووصم آلاف السجناء السياسيين بالعنف، الأمر الذي لم يستطع إقناع العالم به.

البقية على صفحة 8

* في خطوة شجاعة متميزة توافق رموز الثورة وعلمائها على رفض المشروع الخليفي المسمى "العقوبات البديلة" الذي يقضي بإطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين وفق شروط مذلة. وقال الأستاذ حسن مشيمع في بيان أصدره الشهر الماضي أنه يفضل البقاء في السجن على الخروج بموجب هذا القانون الهادف لتجريم البحرينيين الأبرياء في مقابل إخراجهم من السجن. وكان الأستاذ عبد



الوهاب حسين قد صرح مراراً بعدم جدوى رهان الطاغية على إرهاب المعتقلين السياسيين، أو أن ذلك سيضعف مقاومتهم استبداده وظلمه. أما سماحة الشيخ عيسى قاسم فقال إنه يرفض المشروع القبيح الذي يجرم الأبرياء. ويرفض هؤلاء منح الديكتاتور فرصة للتحايل على الضغط الدولي عليه لإخلاء السجون بعد أن أمعن في المعتقلين السياسيين تعذيباً وتكليلاً وقتلاً.

* في 19 سبتمبر اعتقلت أجهزة الأمن الخليفية عدداً من المواطنين من منطقة السهلة الشمالية عرف من بينهم كلا من: السيد مصطفى الطليبي، حسين خضيري وكميل الخباز. كما اعتقل من منطقة سماهيج في الساعات الأولى من 14 سبتمبر سبعة مواطنين هم: مصطفى حسن، جاسم العلكة، يوسف الجفيري، محمد محمود. حسن علي أحمد وعلي عبد المحسن وسلمان علي سلمان. واعتقل من منطقة بوري كل من: محمود صابر وأحمد أبوتاكي. كما اعتقل الشاب عمار فاضل عباس من المطار.

* دخل عدد من السجناء السياسيين في إضراب مفتوح عن الطعام احتجاجاً على سوء المعاملة والحرمان من العلاج والدواء. ومن هؤلاء فضيلة الشيخ



ميرزا المحروس الذي قضى حتى الآن أكثر من عشرة أعوام في سجون الطغاة. ويعاني الشيخ من مرض القولون، ولا يسمح له بمقابلة نجله المعتقل في السجن نفسه. كما بدأ المعتقل عباس رضي إضراباً عن الطعام احتجاجاً على حرمانه من الدواء. وقال لوالدته: اعزيني يا أمه، فلم أعد قادراً على تحمل الألم. أعلن الشاب سيد محمد أنور دخوله في إضراب عن الطعام في مبنى 17 عنبر رقم 2 في سجن جو بالبحرين وذلك احتجاجاً على سوء معاملته.

* أصدرت محاكم النظام أحكاماً قاسية بالسجن على عدد من المواطنين. فقد حكمت على خمسة شباب بخمسة عشر عاماً وهم: محمود عبد العزيز، حسن علي أحمد، محمد حميد، علي مهدي وعلي عبد الله. وقضت بسجن شابين آخرين بعشر سنوات: حسن علي أحمد وعبد الله عبد الكريم. أما أحمد مهدي وعلاء حميد فقد حكما بخمسة أعوام، وحصل ياسر جواد ثلاث سنوات مع غرامة تبلغ ربع مليون دولار.



* في الأسبوع الأول من سبتمبر أقدمت السلطات السعودية على إعدام الشاب عدنان بن مصطفى أبو الشرفا بعد محاكمة تفتقر لأدنى معايير العدالة. واتهمته زوراً بتدريب أسلحة لكنها لم تستطع إثبات ذلك. وبرغم ما قيل عن عزم السلطات السعودية على تجريد ممارسة الإعدام، فقد تجاوز عدد الذين قتلهم آل سعود هذا العام 150 شخصاً.



منذ مطلع شهر سبتمبر تواصلت المظاهرات والاحتجاجات ضد التطبيع الخليفي مع الاسرائيليين. ففي 1 سبتمبر وتحت شعار مع نقاوم التطبيع.. خرجت احتجاجات في مختلفة مناطق #البحرين، مظاهرات رافضة للتطبيع مع #الكيان الصهيوني وتنديداً بتعيين السفير الخليفي لدى الكيان الصهيوني الذي وصل إلى #فلسطين المحتلة افي 31 اغسطس لياشر لمهامه الخيانية. وحمل المحتجون في تظاهرة جابت منطقة #ابوصبيع الشاخورة غرب لافتات رافضة للتطبيع، ورددوا شعارات مفادها بأن "التطبيع لا يمثل البحرينيين". وأحرق المحتجون العلم الإسرائيلي في التظاهرة التي حملت شعار "#معا_نقاوم_التطبيع" مؤكدين تضامنهم الكامل مع حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيرهم.



في 15 سبتمبر انتظم طلاب العلوم الدينية البahrainيون بمدينة قم المقدسة في جلسة خاصة ضد التطبيع ومعاهدات الحكم الخليفي مع كيان العدو الاسرائيلي تحت شعار "بحرينيون ضد التطبيع". وكان لافتاً حماس البحرينيين في المهجر لقضايا وطنهم المحتل.

استمراراً للاحتجاجات البحرانية ضد التدخل السعودي العسكري في البحرين، اقيمت الوقفات الاسبوعية امام السفارة السعودية بمنطقة "مايفير" وسط لندن. ورفع المشاركون لافتات تطالبهم بالخروج من البحرين ووقف الحرب على اليمن.



الأستاذ حسن مشيمع يرفض "العقوبات البديلة" والمعتقلون السياسيون يدعمونه

14/09/2021

أعلن الرمز البحراني المعتقل الأستاذ حسن المشيمع رفضه لأي عرض بالإفراج المشروط عنه من سجنه في البحرين.

وقال مشيمع في تصريحات نقلها عنها نجله الناشط علي مشيمع "إن خيرت بين حرية مكبلة ذليلة مشروطة أو البقاء في السجن؛ فإن السجن أحب إلي مما يدعونني إليه".

ووصف مشيمع السجن بأنه "محنة كبيرة" لكنه شدد على أن "الإنسان المؤمن تهون عليه الملمات إذا تعلق بالله سبحانه وتعالى". ودعا الرمز مشيمع إلى التعلق بالأمل وعدم اليأس من رحمة الله.

يذكر أن الرمز مشيمع يقضي حكماً بالسجن المؤبد على خلفية قيادته لثورة 14 فبراير التي اندلعت في البحرين عام 2011.

ويعاني مشيمع من متاعب صحية متعددة في سجن جو وقد دعت منظمات حقوقية دولية وبرلمانيون من مختلف أنحاء العالم السلطات الخليفية إلى الإفراج عنه، لكن السلطات الخليفية ترفض الإصغاء لتلك النداءات.

وسبق وأن أعلن نجله الناشط علي مشيمع إضراباً عن الطعام أمام السفارة الخليفية احتجاجاً على سوء معاملة والده وللمطالبة بتوفير العلاج اللازم له.

ترحيب وإشادة واسعة بصمود حسن مشيمع

15/09/2021

توالى المواقف المرحبة والمشيدة بالموقف الذي أعلن عنه الأستاذ حسن مشيمع برفضه إفراج مشروط عنه من سجن الخليفيين الذي قضى فيه أكثر من عشر سنوات.

فقد أشاد المعارض البحراني البارز الدكتور سعيد الشهابي بصمود الرمز مشيمع وثباته على مبادئ الدين والوطن والشعب، لكن الشهابي عبر عن خشيته على حياة الرمز من بطش الأفرام الذين يغضبهم سموخ العملاقة بحسب تعبيره.

وأكد الشهابي في تغريدة على أن "الخوف على حياة الرموز المعتقلين حقيقي، فالخليفيون معروفون ببطشهم ودمويتهم وتوحشهم" مشيراً إلى ممارستهم البطش ضد الأستاذ مشيمع، غير أنه أشار إلى أن التاريخ يؤكد أن الإفراط في التوحش والدموية يعجلان بسقوط السفاحين.

وعد المعارض البحراني إبراهيم شريف موقف مشيمع أنه "رسالة بليغة حول الأمل وقوة الإيمان والتمسك بحقوق الناس حتى الرمح الأخير" مشيراً إلى أن مشيمع اتخذ هذا الموقف رغم كبر سنه والمتاعب الصحية التي يعاني منها.

كما أشاد المعارض البحراني عبدالغني الخنجر بصمود الرمز مشيمع قائلاً في تغريدة "المجاهد العتيق يقدم أروع قدوة في صموده وثباته ويقدم درساً للتقاني والتمسك بموقف الرفض لأي شروط مذلة يريد أن يملها عليه السجان لأنه صاحب قضية ومؤمن بحقوقها ومستعد للتضحية لأجل الناس والوطن".

معتقلون سياسيون يعاهدون مشيمع على الصبر ورفض الإفراج المشروط

سبتمبر ٢٠٢١، ٢٠٢١

أكد معتقلو مبنى 15 في سجن جو على رفضهم الإفراج المشروط ودعمهم لموقف الرمز حسن مشيمع

وأعلن معتقلون سياسيون بالبحرين في بيانين منفصلين رفضهم لما يسمى بنظام العقوبات البديلة.

وأكدوا دعمهم لموقف الرمز حسن مشيمع الرفض للإفراج المشروط.

كما قال معتقلو بلدة عالي في بيان "نؤيد ونقبل العزم والعزة الحسينية التي ما حاد عنها أستاذنا المجاهد صوت المحرومين المشيمع العزيز.

وأضافوا لعباقرة النظام الخلفي: كيدوا كيدكم واسعوا سعيكم يا حمقى، فلن تروا هنا شيئاً من هوان".

وأكد معتقلو مبنى 15 في سجن جو على رفضهم الإفراج المشروط ودعمهم لموقف الرمز حسن مشيمع قائلين "نعاهد بأننا لن نقبل بإقرار العبيد و موقفنا حول الرفض القاطع لقانون العقوبات البديلة" كما حيوا روح الإباء لأية الله قاسم.

نجلا الشهيد حسن الستري

السجن أحب إلينا من ذل العقوبات البديلة

21/09/2021

كما أعلن نجلا الشهيد البحراني الحاج حسن الستري المسجونان في سجن جو في البحرين رفضهما القاطع للعقوبات البديلة.

واكد كل من صادق وعباس موقفهما الرفض للعقوبات البديلة واصفين إياها بـ "إذلال لا يمكن أن يقدموا عليه بعد كل التضحيات التي قدمتها العائلة في سبيل القضية الحققة من قبل انطلاق ثورة 14 فبراير وحتى اليوم"، بحسب ما نقل عنهما.

وردد السجينان موقف والدتهما الرفض لهذا القانون قائلين "السجن أحب إلينا من الإذلال وشكر من تسبب لهم بكل هذه العذابات".

ويقضي مئات السجناء السياسيين عقوبات متفاوتة بالسجن في البحرين على خلفية مشاركتهم في الحراك الذي اندلع في البحرين عام 2011.

وقد شرعت السلطات الخليفية قانوناً للإفراج المشروط عنهم وصفه بالمال، ما حدا بالرمز حسن مشيمع إلى إعلان رفضه له، وقد لقي موقفه ترحيباً وتأييداً من شريحة واسعة من السجناء عبر بيانات أصدرها للتنديد بالقانون وللمطالبة بالإفراج عن سجناء الرأي دون قيد أو شرط.

معتقلو الرأي في سجن جو بالبحرين: نرفض رفضاً قاطعاً قانون العقوبات البديلة

21/09/2021

البحرين اليوم -من المنامة (سجن جو) .. أصدر معتقلو الرأي في سجن جو بالبحرين الإثنين 20 سبتمبر بياناً أعلنوا فيه رفضهم لما يسمى بالعقوبات البديلة.

بعث المعتقلون في بيانهم ثلاثة رسائل أولاًها لحكومة ولي العهد الخلفي سلمان فحواها أنهم يرفضون قانون العقوبات البديلة ويرونه قانوناً مجحفاً يستبدل ظملاً بأخر بحسب ما روى في البيان، مشددين على اتباع رموز المعارضة في السجن الرفض لهذا القانون.

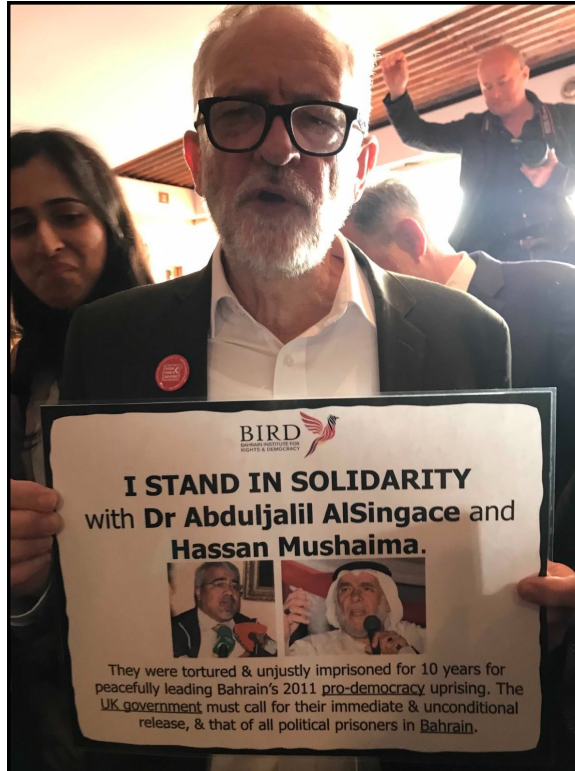
وأما رسالتهم الثانية فلأهالي السجناء حيوا فيها صبرهم وثباتهم متقدمين بالشكر لهم ومحيين رفضهم للابتزازات. وحيوا في رسالتهم الثالثة جميع رموز المعارضة "المخلصين على ثباتهم وصمودهم وإخلاصهم لقضية شعبهم ووطنهم" وخصوا بالذكر آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم، والأستاذين المجاهدين الأستاذ عبدالوهاب حسين و حسن مشيمع على مواقفهم "المشرقة الصامدة الشجاعة التي لطالما استمد السجناء من ثباتهم ومواقفهم".

وعاهد السجناء الرموز القادة على مواصلة المسيرة وبأنهم لن يهنوا ولن يقبلوا بأن يلحقوا العصا استسلاماً وبما يجبر على تقديم التنازلات. كما دعوا في بيانهم من وصفهم بـ "للنخب المومنة والمتصدية" النهوض بدورهم في بيان المواقف وإيضاح الرؤى بما لا يدع مجالاً للتأويلات والقراءات التي تحول دون اتخاذ المواقف المناسبة في كل وضع مستجد".

واتهمت حركة الحريات والديمقراطية في البحرين (حق)، السلطات في المملكة بتدبير عملية تصفية داخل السجن لأمينها العام والقيادي المعارض حسن مشيمع، محملة إياها المسؤولية عما سمتها "التداعيات الخطيرة" التي ستحدث في حال أصيب بأي مكروه.

وطالبت "حق" المجتمع الدولي ممثلاً في المنظمات الحقوقية الأممية بالضغط على سلطات البحرين، وحماية حياة أمين عام الحركة وباقي سجناء الرأي والضمير.

ومؤخراً، وقع 14 عضواً في البرلمان البريطاني، بينهم رئيس المعارضة السابق جيرمي كوربين، على رسالة مستعجلة لوزير خارجية بلادهم يطالبون فيها بإطلاق سراح قادة المعارضة في البحرين، وذلك تزامناً مع الذكرى العاشرة لاعتقالهم، وفق ما ذكرت منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين.



رئيس حزب العمال السابق، جيرمي كوربين يتضامن مع مشيمع والسنيكس

منظمات حقوقية: سلطات البحرين استغلت جائحة كورونا للتضييق على الحريات الدينية ضد المواطنين الشيعة خلال موسم عاشوراء هذا العام

2 سبتمبر

تعتبر المنظمات الموقعة على هذا البيان عن قلقها إزاء استغلال حكومة البحرين لجائحة كورونا للتضييق على الحريات الدينية ضد المواطنين الشيعة خلال موسم عاشوراء هذا العام 2021، في شهر 8 أغسطس لهذا العام حددت وزارة العدل والشؤون الإسلامية إجراءات احترازية خلال موسم عاشوراء بناء على توصيات الفريق الوطني للتصدي لفيروس كورونا، مضمون تلك الإجراءات هي التضييق على مراسم شعائر عاشوراء من حيث الحد من مشاركة المواطنين إلى أقل حد ممكن، حيث تم حصر العزاء أمام المآتم (المبنى الديني لإقامة العزاء) وفي يومي التاسع والعاشر من محرم تم فرض المستوى البرتقالي لخطر انتشار فيروس كورونا، وتم الحد من مشاركة المواطنين إلى ٣٠ شخصاً فقط في المآتم، كما تم منع مسيرات العزاء وحصرها في مساحات صغيرة مكتظة بالمشاركين أمام تلك المؤسسات والأوقاف الدينية (المآتم والحسينيات)، وهي مساحة تخالف مبدأ التباعد الاجتماعي، وبعد اليوم العاشر مباشرة تم إرجاع حالة البلاد إلى المستوى الأخضر، وفي نفس الوقت تم منع مراسم العزاء من الخروج إلى الشوارع العامة في بعض المآتم.

انتهاكات وزارة الداخلية: الاستدعاءات والتحقيق بغرض الترهيب وتجرير الخطاب الديني قامت وزارة الداخلية باستدعاء خطباء ومنشدين ومسؤولين في إدارة المآتم ومواطنين شاركوا في إقامة شعائر عاشوراء بهدف التحقيق معهم، وكذلك مع من قام بتعليق يافطات دينية على جدار منزله، وتم على إثر ذلك تحرير مخالفات مالية تراوحت بين ٢٠٠ إلى ألف دينار بحريني (٥٠٠ إلى ٢٥٠٠ دولار) بتهمة مخالفة إجراءات كورونا. كما تم تسجيل حالة واحدة بالإعتداء ضرباً على أحد الخطباء في مركز شرطة القضيبة، كما تم تحميل إدارة المآتم مسؤولية الأفراد المخالفين لإجراءات الاحترازية، إضافة إلى تنفيذ عدة اعتقالات تعسفية. إلى ذلك فانهتم رصد ما قامت به شرطة المجتمع بتصوير المشاركين في مواكب العزاء وتعقبهم بعد انتهاء الشعائر وتسجيل أرقام سياراتهم، كما قام أفراد شرطة المجتمع بتصوير المنازل التي نصبت يافطات سوداء على سور المنزل أو في الأسطح الخاصة بملكهم العقاري، كما فرضت نقاط تفتيش من شأنها تخويف المشاركين من خلال تشكيل مخالفات مالية.

إحالة مهمة التعدي على اليافطات العاشورائية لشؤون البلديات للتستر على الدور الأمني في الانتهاكات. قامت وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط لعم راني بنزع اليافطات السوداء وتمزيقها، كما قامت بمصادرة رايات سوداء فيما يبدو للتغطية على دور وزارة الداخلية؛ حيث أنَّ التقاط الصور والفيديوهات من قبل المواطنين للعناصر الأمنية وهي تتعدى على المظاهر العاشورائية سيشكل إدانة صريحة؛ لذلك كان اللجوء لجهة رسمية مدنية. هذا، وتم منع خطيب عراقي وهو السيد هاشم البطاط من الخطابة من قبل شؤون الجنسية والجوازات والإقامة، كما تلقينا شكاوى من سجناء في سجن جو في مبنى ١٢ ومبنى ٥ تفيد بحرمانهم من ممارسة شعائرهم الدينية في بداية موسم عاشوراء. إنَّ الحق في ممارسة الشعائر والحريات الدينية من

الحقوق التي كفلها الدستور البحريني في مادته الثانية والعشرين، والذي ينص على أنَّ الدولة تكفل حرية الضمير وحرية القيام بشعائر الأديان و المواكب الاجتماعية وفقاً للعادات المرعية في البلاد. كما أنَّ البحرين طرف في اتفاقية العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتي تنص في مادتها الثامنة عشر على أنَّ لكل إنسان الحق في حرية الفكر والوجدان والدين ويشمل ذلك حريته في إظهار دينه أو معتقده بالتعب وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، ونؤكد أيضاً في الوقت نفسه على أنَّ لكل دين و مذهب خصوصية في إقامة الشعائر والدولة مسؤولة أن تكفل هذا الحق ولا أن تتدخل فيه وتقننه بما يتواءم مع طبيعتها السياسية والأمنية تحت حجج متعددة، والمُسبِّهاتُ الحق يعتبر مسأ بهوية الناس وحرياتهم ويجب على السلطات احترام هذا الحق والاعتراف بحقوقهم وهويتهم وتقبلها.

التوصيات:

تطالب المنظمات الحقوقية البحرينية حكومة البحرين باحترام الحق في ممارسة الشعائر والحريات الدينية واستقلالية الشأن الديني والتوقف عن استهداف المواطنين الشيعة وعدم التضييق على ممارسة الشعائر الحسينية وعدم التدخل في الشؤون الخاصة بالمآتم والحسينيات ومراسم العزاء، والتوقف عن استدعاء الخطباء والمنشدين وعموم المواطنين والمسؤولين عن العزاء والمآتم للتحقيق بهدف التضييق

فريدوم هاوس: البحرين غير حرة

صنفت منظمة "فريدوم هاوس" في أحدث تقرير لها البحرين بأنها غير حرة مشيرة إلى أن الناشطين يتعرضون للهجمات والتجسس. جاء ذلك في تقريرها للعام 2021 الذي أكدت فيه على أن "حرية الإنترنت لا تزال مقيدة في البحرين، والسلطات تواصل حظر المواقع الإلكترونية وإجبارها على حذف المحتوى المنشور إلكترونياً، وخاصة المنشورات التي تنتقد الحكومة على وسائل التواصل الاجتماعي".

لفت التقرير بشكل خاص إلى أن السلطات تحظر النقاشات التي تنتقد التطبيع مع إسرائيل، وتستهدف الذين ينتقدون سياساتها. لكن المنظمة يبيّن أن السلطات لا تتخذ أي إجراء ضد من يمارس خطاب الكراهية الموجه ضد المعارضة أو الشيعة.

ولفتت المنظمة إلى أن قوات الأمن الخليفة اعتقلت وسجنت عددا من من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، كما بينت وجود جيش إلكتروني يدافع عن السلطات ويروج للكراهية ضد نشطاء حقوق الإنسان، ويروج معلومات زائفة عن نشاطاتهم، ويتهم بعضهم بالعمالة لإيران، كالمعارض المخضرم الدكتور سعيد الشهابي. وأشار التقرير إلى التجسس على الناشطين البحرينيين وخاصة بعد شراء برنامج بيغاسوس للتجسس من مجموعة إن إس أو، وهي شركة إسرائيلية.

وتصنّف "فريدوم هاوس" الدول ضمن ثلاثة تصنيفات بحسب الحريات فيها وهي حرة وحررة جزئياً وأسوأها الدول غير الحرة وهي التي تغيب عنها الحقوق السياسية، ويبتشر فيها عدم احترام الحريات المدنية بصورة واسعة.

عليهم وفرض عقوبات مالية أو التوقيف، كما يجب محاسبة المسؤولين المتورطين بانتهاكات الحريات الدينية لعموم المواطنين والمقيمين، وتدعو المنظمات الحقوقية الحكومة السماح للمقرر الأممي الخاص بالحريات الدينية لزيارة البحرين من أجل الوقوف على الانتهاكات التي تمس حرية الدين والمعتقد.

مراسلون بلا حدود: ماذا تنتظر البحرين للإفراج عن السنكيس؟

طالبت منظمة مراسلون بلا حدود ومنظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين (ADHRB) السلطات الخليفة بالإفراج العاجل عن المدون البحراني عبد الجليل السنكيس الذي سجن على مدى السنوات العشر والنصف الماضية في البحرين والمضرب عن الطعام منذ ما يقرب من ثلاثة أشهر احتجاجاً على المعاملة التي يتلقاها في السجن.

أشارت مراسلون بلا حدود إلى أن السنكيس لا يتغذى حالياً إلا على الماء ومسحوق الحليب المذاب في الماء، ما أدى إلى انخفاض مستوى السكر في دمه بشكل خطير، كما انخفض ضغط الدم وعدد خلايا الدم البيضاء بشكل كبير.

يحتج السنكيس على المضايقات المستمرة من قبل حراس سجنه، الذين ينفصتون على مكالماته الهاتفية مع عائلته، وغالباً ما يفصلون خط هاتفه دون سابق إنذار، ويفقونه تحت المراقبة المستمرة في زنازته، ويمنعونه من النوم.

كما تمت مصادرة العمل البحثي الذي كان ينجزه في السجن دون أي مبرر. وسبق للسنكيس أن أضرب عن الطعام مرات عدة وفي عام 2015، أضرب عن الطعام لأكثر من 300 يوم احتجاجاً على سوء معاملته.

لقت المنظمة إلى أنها دعت في مارس الماضي و في الذكرى العاشرة لاعتقاله، دعت السلطات إلى الإفراج عنه لأن صحته تدهورت بشكل مطرد في السجن، فهو لا يحصل على الرعاية الطبية المناسبة لمشاكل العضلات الناتجة عن حالة شلل الأطفال في طفولته، ويواجه صعوبة في المشي بسبب تآكل الوسائد المطاطية على عكازيه.

وقالت صابرينا بنوي، رئيسة مكتب الشرق الأوسط في مراسلون بلا حدود: "ندعو سلطات البحرين إلى الإفراج العاجل عن عبد الجليل السنكيس من أجل حقوق الإنسان التي تدعي المملكة أنها تحميها". مضيفة "إنه لأمر مؤسف وغير مقبول أن ندين ظروف سجنه. هذا المدون يضطر إلى اللجوء إلى هذه الطريقة المتطرفة التي تعرض صحته لخطر كبير".



رسالة حول حقوق الإنسان في البحرين تحرج وزير الخارجية الفرنسي

8 سبتمبر
لندن - "القدس العربي": تلقى جان إيف لودريان وزير الخارجية الفرنسي رسالة شديدة اللهجة من نائبة فرنسية حول أوضاع حقوق الإنسان في البحرين، أصابته ببعض الإحراج على ضوء السياقات الحالية للانتخابات. وقدمت النائبة برنجير بوليتي نهاية الشهر الماضي إلى وزير الخارجية رسالة أطلعت عليها "القدس العربي"، تطالبه فيها بالحصول على توضيحات حيال موقف باريس من الأحداث والتجاوزات الحاصلة في البحرين. وخاطبت السياسية الفرنسية وزير خارجية بلادها بلغة حادة ومباشرة وسألته عن الخطوات التي تقوم بها "الكيدورسي" (وزارة الخارجية) للتنديد بتلك التجاوزات.

واستعرضت النائبة التي تشغل أيضاً منصب سكرتير لجنة الشؤون الخارجية في المجلس الوطني (الغرفة السفلى في البرلمان الفرنسي)، تفاصيل عن الأحداث في المنامة. وشددت برنجير أن باريس حتى الآن موقفها مخجل وغير مشرف ولا يتوافق وقيم الجمهورية فيما يحدث في البحرين من تجاوزات.

وأكدت النائبة الفرنسية على وزير الخارجية أن يوافقها برد شامل حول المبادرات والخطوات التي تتخذها باريس حيال انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين.

وتزداد في الآونة الأخيرة الضغوط التي تواجهها حكومات غربية وتواجه انتقادات واسعة لغض النظر عن التجاوزات المرتكبة في البحرين، وآخرها كانت مع الحكومة الفرنسية التي تبحث عن حلول للخروج من مأزق تناقضات خطابها مع مواقفها الحقيقية حول حقوق الإنسان.

وأطلعت "القدس العربي" سابقاً، على وثيقة خاصة تضمنت نص استجواب قدمه عضو البرلمان الفرنسي كزافييه بالوزكيفيتش، لوزير الخارجية جان إيف لودريان، حول موقف باريس من استمرار انتهاك الحريات الأساسية في البحرين. وأثار موقف هذا البرلماني الذي يمثل حزب "الجمهورية إلى الأمام"، الذي أسسه الرئيس الفرنسي الحالي إيمانويل ماكرون، زوبعة سياسية في فرنسا، وفصح زيف الادعاءات التي تصدرها بعض الجهات من أنها نصيرة القيم الجمهورية.

كما طالب عضو مجلس العموم ومجلس اللوردات في البرلمان البريطاني واين ديفيد، حكومة بلاده بالتدخل من أجل إطلاق سراح كل المعارضين السياسيين في البحرين وعلى رأسهم السجين الأقدم والناشط الحقوقي عبد الجليل السنكيس، دون قيد أو شرط، متمنياً أن يحصل على رد قريب وعاجل على مطالبه هذه.



على هامش أعمال الدورة 48 لمجلس حقوق الإنسان دعوات لتطبيق قانون ماغنيتسكي ضد البحرين

الطريقة التي تعاملت بها السلطات معه بانها كانت "تعذيباً واضحاً".

وبيّن عبدالله أن الدكتور السنكيس حرم من رؤية أخصائي طبي وأن سلطات السجن لا تأخذ إلى جلسات المتابعة، موضحاً بأن هناك منهجية من الإهانة والاعتداء عليه.

ماري لولور (UN) وشاركت المقررة الأممية الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان ماري لولور في الندوة مشددة على أنها تتابع مع البعثة الأممية الدائمة في جنيف حالة المدافعين عن حقوق الإنسان في #البحرين، وأنها وستدافع عنهم نافية أنهم إرهابيون كما تصفهم السلطات الخليفة.

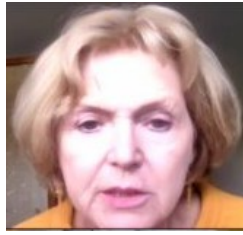
أشارت لولور إلى أن أحد الأمور التي يمكنها القيام بها هو إرسال رسائل رسمية توضح بالتفصيل الانتهاكات التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان في البحرين وهو ما فعلته في مايو. عندما أثارت قضية الحقوقيين عبد الهادي الخواجة وناجي قيتل المسجونين في البحرين وحالة 2 من المدافعين في المنفى.

سيما والتينغ (AMNESTY) وشاركت في الندوة أيضاً الباحثة في منظمة العفو الدولية سيما والتينغ التي أشارت إلى مرور 10 أعوام على بدء الانتفاضة المؤيدة للديمقراطية في #البحرين، التي ارتكبت خلالها السلطات انتهاكات كبيرة لكنها لفتت إلى أن السلطات الخليفة تواصل "تجاهل" التوصيات الرئيسية للجنة #البحرين المستقلة لتقصي

الحقائق.

وبيّنت والتينغ أن السلطات وجدت طرقاً جديدة لإسكات منتقديه مشيرة إلى قانون العقوبات البديلة الذي شرعته عام 2017، الذي تستخدمه "لفرض قيود تعسفية مثل حظر السفر مدى الحياة أو منع المحتجزين من التعبير علانية عن آرائهم".

هبة زيادين (HRW) واستهجن الباحثة في منظمة هيومن رايتس ووتش هبة زيادين حرمان السلطات الخليفة لمعتقلين بارزين من الحصول على الرعاية الصحية اللازمة قائلة: "من المشين أن تحرم #البحرين معتقلين بارزين مثل د. عبد الجليل السنكيس وحسن مشيمع من الحصول على الرعاية الطبية، مما يعرض حياتهما للخطر"، مضيفة: "هذا الحرمان التعسفي من الرعاية الطبية يمكن أن يرقى إلى حد العقوبة خارج نطاق القضاء".



البحرين اليوم - من جنيف .. عقدت ندوة افتراضية الثلاثاء 22 سبتمبر على هامش الدورة الـ 48 لمجلس حقوق الإنسان المنعقدة حالياً في جنيف. سلط خلالها المشاركون الضوء على أوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين.

الندوة التي حملت عنوان "يجب على البحرين الإفراج الفوري عن جميع المدافعين عن حقوق الإنسان ومعتقلي الرأي" شارك فيها متحدثون من منظمات حقوقية دولية إضافة إلى المقرر الأممي الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، فيما H دارها الحقوقي خالد إبراهيم من مركز الخليج لحقوق الإنسان (CGHR).

حسين عبدالله (ADHRB)

تحدث في بداية الندوة الحقوقي البحراني حسين عبدالله المدير التنفيذي لمنظمة أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين (ADHRB) الذي تطرق في حديثه إلى أهمية دور

الأمم المتحدة للحد من الانتهاكات في البحرين. وقال في هذا الخصوص "نحتاج إلى مطالبة الإجراءات الخاصة بمواصلة عملهم وتواصلهم الممتازين، وإلى جانب زيادة الوعي، نحتاج إلى إرسال رسالة واضحة إلى حلفاء #البحرين للمطالبة بالإفراج غير المشروط عن المدافعين عن حقوق الإنسان".

وشدد عبدالله على أهمية قانون ماغنيتسكي الأميركي الذي يفرض عقوبات على منتهكي حقوق الإنسان وعد عبدالله القانون بأنه "أداة تساعد في مكافحة ثقافة الإفلات من العقاب"، لافتاً إلى أن السلطات الحاكمة في البحرين تكفيء المسؤولين الذين يرتكبون انتهاكات حقوق الإنسان بدلاً من محاكمتهم.

أكد عبدالله على أهمية تفعيل قانون ماغنيتسكي ضد البحرين قائلاً بأن ذلك "يرسل إشارة واضحة إلى حكومة #البحرين بأن المدافعين عن حقوق الإنسان ليسوا إرهابيين وأن التعذيب لن يُقابل بعد الآن بالإفلات من العقاب وأن أفعالهم ستكون لها عواقب".

تطرق عبدالله خلال كلمته إلى حالة الأكاديمي المدافع عن حقوق الإنسان عبد الجليل السنكيس، الذي وصفه بأنه أحد المدافعين الرئيسيين عن حقوق الإنسان الذين عرفوا كيفية استخدام نظام الأمم المتحدة، مشيراً إلى أنه في إضراب عن الطعام حالياً بعد صادرت السلطات كتابه الذي لا علاقة له بالسياسة بل بالحوار البحراني. واصفاً



المبادرة الوطنية البحرينية لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني: نرفض التعاون مع قوات الاحتلال في المجال الصحي

- التجمع القومي الديمقراطي
- جمعية الوسط الإسلامي
- جمعية الصف الإسلامي
- الجمعية البحرينية للشفافية
- جمعية المرأة البحرينية
- جمعية فتاة الريف
- الاتحاد النسائي البحريني
- جمعية التجمع الدستوري
- تجمع الوحدة الوطنية
- نهضة فتاة البحرين
- جمعية الشباب الديمقراطي البحريني
- جمعية ستره للارتقاء بالمرأة

الأستاذ عبد الوهاب: احذروا الاستعجال



أصدر مفجر ثورة ١٤ فبراير الأستاذ عبد الوهاب حسين يوم الجمعة ١٧ سبتمبر بياناً حذر فيه من استعجال الحلول السياسية.

ونشر حساب الأستاذ البصيرة البيان الذي تناول حمل عدة رسائل إلى المعارضة والنشطاء يحثهم على “التلاحم ورص الصفوف والقيام بالواجبات والتحلي بالصبر والثبات”.

بيان الأستاذ وصف الثورة بأنها “الشجرة التي تسقى بدماء الشهداء ومداد العلماء”، مؤكداً على أنها “لا تموت”. وعرج البيان على الشهداء عزى لهم “الأثر الأعظم الذي لا يمحي والفضل الأكبر الذي لا ينكر”، مضيفاً بأن الشهداء “أورثوا لشعبهم ولأسرهم خاصة شرفاً لا يخفى ومجداً لا ينسى”.

بيان الأستاذ وجه خطاباً مباشراً للنشطاء والمبشرين الذين يستمرون في درب النضال معتبراً أنهم “صوت الحق والعدل الحر الهادر بالمظلومية الظاهرة يصدعون بلسان الحال ولسان المقال صباحاً ومساءً”. وتابع البيان مشجعاً “المنتظر منهم أن يواصلوا السير باقتدار وثبات، وأن يقولوا رأيهم الحر المستنير فيما يحدث من الأمور بشجاعة أدبية مسؤولة”.

وأكد الأستاذ أن الجماهير والمعارضة “معودون بحتمية النصر والظفر وعداً حقاً صادقاً من عند الله سبحانه وتعالى، فلا يضرهم من خالفهم”. وقد أشاد البيان بالجماهير مثمناً وفائهم وتضحياتهم، ومشيداً باحتضانهم للمعارضة الوقت الذي أشاد فيه البيان بالجماهير البحرانية لوفائها وتضحياتها التي تحتضن المعارضة “الصابرة المحتسبة المستميتة لجميع فئات وشرائح المجتمع”.

البيان تطرق إلى الشأن السياسي محذراً من مغبة “الاستعجال”، وداعياً إلى “نبذ الأنانية والتفرد والاستبداد والأخذ بالتكامل في الأدوار والنظر بعين البصيرة والاعتبار إلى متطلبات الحاضر والمستقبل”. وشدد البيان على العمل على “الاستجابة الجامعة للرأي والموازنة في كل وضع مستجد بما يحصد خيره ويُدفع شره ولا ينفذ الغرض”. مجدداً تحذيره من “ضيق الأفق وخطأ الحسابات والاستغراق في اللحظة والتفريط في المكتسبات والاستحقاقات ومتطلبات المستقبل أو تضيق الفرص”.

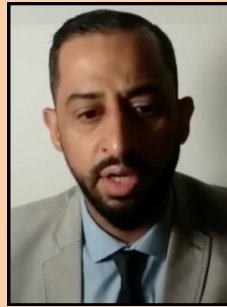
التطبيع مع الاحتلال وإعادة الاعتبار لمكتب مقاطعة “إسرائيل” وفتحته من جديد، واحترام الموقف الشعبي البحريني المناهض للتطبيع مع الاحتلال الصهيوني الغاشم والذي يقف دوماً في الجانب الصحيح من التاريخ.

الرحمة والمجد والخلود لشهداء فلسطين والخزي والعار لكيان الاحتلال الصهيوني

المبادرة الوطنية البحرينية
02 أغسطس 2021

- الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين
- التجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي
- الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع مع العدو
- جمعية الاصاله الاسلاميه
- جمعية الشبيبة البحرينية
- جمعية مناصرة فلسطين
- جمعية المنبر الوطني الاسلامي
- جمعية المنبر التقدمي
- جمعية أوال النسائية
- جمعية الأجمعين البحرينية

منظمة أميركيون تطالب مجلس حقوق الإنسان بإجراءات جديّة ضد الخلفيين



البحرين اليوم
طالبت منظمة أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين (ADHRB) مجلس حقوق الإنسان التابع لهيئة الأمم المتحدة ببدء إجراءات جديّة لوقف انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين.

جاء ذلك في كلمة ألقاها باسم المنظمة الناشط البحراني يوسف الحوري خلال الحوار التفاعلي الجاري في مجلس حقوق إنسان بدورته الـ 48 المنعقدة في جنيف حالياً. أشارت المنظمة في كلمتها إلى خطاب أرسله ستة خبراء أميين مستقلين إلى حكومة البحرين وتضمن الانتهاكات التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان في البحرين بسبب دفاعهم عن تلك الحقوق وتعاونهم مع الآليات الأممية.

ومن بين هؤلاء الذين ذكرتهم التقارير الأممية الأكاديمي الدكتور عبد الجليل السنكيس الذي اعتقل بسبب نشاطاته الحقوقية ولأنه من مؤسسي العمل الحقوقي الداعي للتواصل مع الهيئات الأممية وبضمنها مجلس حقوق الإنسان.

لفتت المنظمة إلى أن السنكيس، الذي دخل شهره الثالث من الإضراب عن الطعام احتجاجاً على سوء معاملته داخل سجن وعلى مصادرة أبحاثه، تعرض للتعذيب بأوامر مباشرة من وزير الداخلية راشد عبدالله خليفة مشيرة إلى أن الأخير يحظى بسياسة الإفلات من العقاب.

واختتمت المنظمة مداخلتها بالتأكيد على أن مجاء في تقرير الخبراء هو نقطة في بحر الانتهاكات في البحرين داعية مجلس حقوق الإنسان إلى “البدء بإجراءات جديّة حتى يتم السماح لجميع المقررين الخاصين بدخول البحرين والوقوف على الانتهاكات المبرجة في البلد”.

بسم الله الرحمن الرحيم
تعتبر المبادرة الوطنية البحرينية لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني عن استغرابها من الإصرار الرسمي على الاستمرار في عملية التطبيع مع الكيان الصهيوني وعقد الاتفاقيات العديدة معه رغم رفض ومناهضة مكونات الشعب البحريني لهذا التوجه الخطر على الجيل الحالي والأجيال القادمة، ليس على الفلسطينيين فحسب، بل يمتد ذلك إلى كل الدول العربية وشعوبها ومنها البحرين التي وقعت اتفاقية التطبيع قبل قرابة عام والحقها بتوقيع مذكرات تفاهم وسعت للتعاون معه في أكثر من مجال وحقل وأخرها في المجال الصحي، حيث رحبت وزيرة الصحة البحرينية فائقة الصالح بالتعاون مع الاحتلال الصهيوني في المجال الصحي، وذلك أثناء لقائها في العاصمة المنامة مع القائم بأعمال السفارة الصهيونية في البحرين إيتاي تاغنر يوم 9 2 أغسطس 2021.

إننا في “المبادرة الوطنية البحرينية” نرى في إمعان الجانب الرسمي في التطبيع مع العدو الصهيوني وفي مختلف المجالات، هو توجه يناقض الموقف الشعبي البحريني ومؤسسات المجتمع المدني التي تمثلها، ويخالف المبادئ السامية التي تربينا عليها والقوانين المحلية وميثاق العمل الوطني وخصوصاً في الفصل السابع الذي يؤيد الحق الفلسطيني ويؤكد الوقوف ضد الاحتلال بكافة أشكاله وتلاوينه. كما نجد في هذا التوجه تشجيع لكيان الاحتلال على الاستمرار في ارتكاب جرائمه واطمئنانه بعدم محاسبته على عمليات القتل والتفجير وهدم منازل الفلسطينيين على أهلها وطردهم من ديارهم وممارسة أشنع أساليب النازية بحقهم وحرمانهم من أبسط حقوق الاستشفاء وإصراره على قتل الجرحى دون علاج بتركهم يمزقون في موقع إصابتهم برصاص جنود الاحتلال الحي ومنع طواقم الإسعاف الفلسطينية من إسعافهم، ورفض علاج الأسرى وتركهم يموتون ببطء في سجونهم الرهيبة التي تشبه سجون النازية والفاشية.

لقد أكدت تجارب البلدان التي طبعت مع العدو الصهيوني على أن هذا الكيان لا يمكن الركون إليه ولا الثقة به خصوصاً في الحقول والمجالات الحيوية كالصحة والتعليم والمياه ومقومات الحياة الأخرى، الأمر الذي يقودنا إلى التأكيد على ضرورة ترك الجانب الرسمي لهذه السياسة والتوقف عن السير في نهج التطبيع المدمر، فكما طبعت دولة عربية معه وعقدت اتفاقيات سلام ومعاهدات وتحالفات، زاد الاحتلال من جرائمه في قتل الفلسطينيين بدم بارد ومضاعفة عمليات السطو ومصادرة المنازل والأراضي وممارسة سياسية التفجير بطردهم من بلادهم. إن تاريخ الشعب البحريني هو تاريخ ناصع في الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني ومع مطالبه العادلة، ولم يسجل التاريخ أن هذا الشعب الأبى خذل أو طعن شقيقه الفلسطيني في ظهره، ما يفرض مطالبة الحكومة البحرينية بالتوقف عن هذا النهج الضار الذي لن يقود إلا إلى تدمير القطاع الصحي البحريني، كما نطالب بوقف التطبيع على كافة المستويات وإلغاء كافة اتفاقيات

معالم المعركة الفاصلة المقبلة بين البحرينيين والخلفيين

للعائلة المحتلة تأكيد آخر لغربتها عن الوطن والشعب وإصرارها على سياساتها التي تعتمد القوة والإكراه بدلا من الحكم وفق قيم التراضي والاحترام والاعتراف المتبادل وتقاسم السلطة. خامسا: التطبيع مع محتلي فلسطين لتوفير القوة العسكرية والأمنية الخارجية لحماية حكم العصابة الخليفية. لقد أصبحت هذه السياسة السبب الأخير للطلاق الأبدى بين البحرينيين والخلفيين الذين ارتكبوا الخيانة العظمى بدون تردد. وفي الأسبوع الماضي اكتملت خيانتهم باستقبال سفير الاحتلال من قبل طغاة الرفاع وبدء سفيرهم لدى الاحتلال عمله في تل أبيب. ومرة أخرى جدد البحرينيون عهدهم مع قضية فلسطين معتذرين لله ولشهداء القضية ولرسول الله الذي صلى بمسجدها في القدس. فطرحوا شعار "بحرانيون ضد التطبيع، وحولوه الى شارة على وسائل التواصل الاجتماعي، وغردوا وكتبوا المقالات وتحدثوا لوسائل الاعلام وخرجوا في الشوارع هاتفين ضد التطبيع والخيانة واعتقل بعضهم بسبب ذلك. لقد اتضحت طبيعة الاستبداد الخلفي وتأكد للقاصي والداني انه لا يمثل الشعب ابداء، وان هناك بونا شاسعا بين الطرفين، وان اية محاولة لفرض التعايش ستفشل. صحيح ان الخلفيين وظفوا إعلامهم وابواقهم لتمرير جريمتهم، واستعانوا بعدد غير قليل من المطبلين والمرجفين ولكن ذلك لن يحقق لهم ما يريدون من تطبيع وخيانة وسياسات تشرعن حكمهم واستبدادهم. لقد حدث الطلاق الأبدى ولن يستطيع أحد إعادة الثقة بينهما، او إعادة تسويق الحكم الخلفي بمقولات الواقعية والعقلانية والمصلحة.

سادسا: محاولة تعميق اختراق الصف الوطني عن طريق مجموعات الإرجاف والغواء وتعميق حالة التشكيك في اوساط المواطنين. وقد بدأت أصوات الإرجاف تتصاعد من عناصر كانت محسوبة على المعارضة، وهذه ظاهرة طبيعية تمارسها أنظمة الاستبداد دائما وفي كل مكان، ولا تعكس ذكاء سياسيا خارقا. ولكن متى نجحت تلك الأصوات في كسر شوكة الشعوب؟ لقد مورست هذه الأساليب من قبل النظام العنصري في جنوب أفريقيا، وأرسل الرئيس الابيض آنذاك، ديكليرك مبعوثه الى السجن لثني مانديلا عن مواقفه وقالوا له: الرئيس يريد الإفراج عنك، ولكنه يطلب منك التعهد بالصمت وعدم ممارسة دور سياسي. فرفض ذلك جملة وتفصيلا، ومرت الأيام وتحرر مانديلا وسقط النظام العنصري. وكان هناك مرجفون في إيران في أيام الثورة وقبلها وفي العراق ومصر والسعودية. ولكن حركة الشعوب لا يمكن مصادرتها بالابواق السلطوية او التضييل والتشويش او الوعود الكاذبة. لقد سخر الله لهذا الشعب قدرة كبارا كسروا شوكة الخلفيين مرارا، وأرغموهم على تقديم التنازلات. هذه المرة لن يقبل هؤلاء بأقل من حدوث تغير سياسي جوهري يؤدي لإنهاء الحقبة السوداء وقطع دابر الفتن الخليفية والضرب على ايدي العابثين بأمن الوطن والمواطن وسيادة البلاد، وقطع جذور الخيانة والعمالة والاستئصال.

وبعون الله سيحقق النصر للوطن والشعب وينهار النظام الخائن الخائن الجائر الظالم، بإرادة الله تعالى.

حركة احرار البحرين الاسلامية

17 سبتمبر 2021

القبضة الحديدية على الوطن والشعب. ثالثا: تحديد سقف ما لدى سلمان بن حمد متمثلا بـ "العقوبات البديلة" لحصر قضية البلاد بالحالة الامنية. وقد استغل الخلفيون الحالة النفسية للعائلات والسجناء لفرض هذا المشروع، بعد تجنيد عناصر لترويجه بعد ان تم تحسينه بمساحيق كاذبة، واطهاره خطوة جبارة على طريق تحرر السجناء من طوامير التعذيب. وقد انساق البعض وراء تلك المقولات وروجوا لها ويحاول الخلفيون طرحها كخيار وحيد لخروج المعتقلين من السجون، وبذلك رفضوا المطالبات الجادة من الجهات الحقوقية والسياسية الدولية بالإفراج الفوري غير المشروط عن السجناء السياسيين. هذه الدعوة انطلقت من لجنة بيسوني قبل عشرة اعوام وكررها الحقوقيون والسياسيون بشكل متواصل. بينما يسعى الخلفيون لتجاوزها بمشروع العقوبات البديلة الذي يدين السجناء ويجبرهم على التنازل عن حقوقهم الانسانية التي يفترض ان لا يساموا عليها. ونؤكد هناك حتمية تحرر السجناء من الرق لدى الخلفيين، وسيجد الذين يقبلون بالعقوبات البديلة انهم وقعوا على التنازل عن حقوقهم وحريرتهم، وان من لم يوقع ذلك سيتحرر أيضا لان اسياد الخلفيين أمروهم بإخلاء السجون. ويسعى الطاغية وعصابته لتسجيل نقاط اضافية في الوقت الضائع. لقد وجّه الرموز الأبطال كالأستاذين حسن مشيمع وعبد الوهاب حسين والشيخ علي سلمان والدكتور السكتيس والبقية ضربة مدمرة لمشروع العقوبات البديلة وقال الأستاذ حسن مشيمع كلمته التاريخية ردا على ذلك المشروع القذر: رب السجن أحب إلي مما يدعونني إليه. فطوبى له وندعو الله ان يحميه من كيد الخلفيين الذين يخططون لتصفية معارضي مشروعهم الاجرامي الخياني.

رابعا: استخدام كافة الوسائل لقمع الشعب البحراني ولو تطلب ذلك استئصاله. لم يتوقف القمع يوما في التاريخ البحراني المعاصر، فالمعتقلون السياسيون اكنظت بهم السجون منذ اكثر من نصف قرن، وما يزالون يساقون فرادى وجماعات الى الزنزانات لأبسط الأسباب. وما الاعتقال الجماعي الذي حدث الاسبوع الماضي وإصدار الاحكام الجائرة بحق عدد المواطنين إلا تأكيد لطبيعة الخلفيين كعصابة مارقة تستخدم العنف لفرض حكمها على الأغلبية الساحقة من الشعب البحراني الأصلي (شيعة وسنة). كما ان الاعتماد على الأجنبي لتوفير الحماية والأمن

حتى الأسبوع الماضي ربما كان لدى البعض من الذين لم يعوا بعد حقيقة الحكم الجاثم على صدر الشعب اعتقاد بوجود نية لدى ولي العهد رئيس الوزراء الحالي للقيام ببعض "الإصلاحات" السياسية. ولكن مجريات الأمور أكدت بما لا يدع مجالا للشك توجه الخلفيين لتصعيد القمع ضد الشعب الى مستويات غير مسبقة، وعدم استعدادهم للقيام بأية مبادرة إصلاحية. ويوما بعد آخر تتأكد صحة منطلقات ثورة 14 فبراير وواقعية المطالبين بتغيير جوهري سقفه إنهاء حقبة حكم هذه العصابة التي تزداد توحشا بمرور الوقت. ومن معالم تغولها ما يلي:

أولا: الإصرار على أساليب المراوغة والخداع والتضييل والتدليس. فما برح الخلفيون يستخدمون لغة المعارضة لإسكات الأصوات المعارضة في الداخل والخارج. وقد سخرت وسائل اعلامها وابواقها ضمن حملة اعلامية ونفسية مدروسة لزعة ثقة الشعب بنفسه وقدراته وابنائيه، وإدخال الشك في النفوس حول مدى القدرة على تحقيق التغيير. كما يسعى الخلفيون لإسكات الاطراف المطالبة بالإصلاح الحقوقي والسياسي من خارج الحدود. فالخلفيون يتحدثون للجهات الحقوقية الدولية كمجلس حقوق الانسان والبرلمان الاوربي واعضاء البرلمانات والحكومات الغربية بلغة الإصلاح وحقوق الانسان لتخفيف الضغوط التي استطاع الناشطون إيجادها من خلال نشاطهم المتواصل. يتحدث الخلفيون لبعض العلماء بلغة الدين والامن والاستقرار، ويروج مرجفهم لغة التقاهم والبيت الواحد مستخدمين العصا والجزرة. ويسعون لاختراق المجموعات الايديولوجية والسياسية عن طريق بعض افرادها بعد جهود متواصلة لشراء مواقفهم وتجنيدهم لصالح المشروع الخلفي - الصهيوني. كما يسعون لاستخدام بعض المفرج عنهم من السجناء والعائدين من الخارج لترويج مقولات تهدف لمحاصرة العناصر الثابتة وتشكيك الناس بها.

ثانيا: عدم وجود أي توجه للحوار مع المطالبين به الإصلاح الذي تحدث البعض عنه. فبرغم تكرار الدعوة للحوار من قبل بعض المجموعات السياسية فقد اكد الخلفيون رفضهم المطلق لأي حوار ذي معنى، برغم تمرير بعض الإيحاءات بوجوده (الحوار) مع بعض العلماء او السياسيين السابقين او الوجهاء. وعند التحقق يتضح عدم وجود أي حوار مطلقا، بل محاولات متواصلة لتجميع المواقف عديمة الجدوى. فالخلفيون يرفضون الاعتراف بشعب البحرين فضلا عن التحوار معه.

وبرغم كشف خطط التجنيس ومصاديقها ما يزال البعض مستعدا للتنازل عن قيمه ومبادئه وان يكون سوطا للخلفيين على اخوته وبني قومه. فالحوار يتضمن استعدادا لتقديم بعض التنازلات، بينما ليس لدى الخلفيين اية نية لتقديم أي تنازل خصوصا في المجال السياسي. فهم يسعون لفرض كلمتهم على الشعب دائما، ابتداء بفرض الدستور، مروراً بمجالسهم الصورية، وصولاً الى طبيعة الحكم وهويته. وليس هناك أي اختلاف في النوايا والممارسات بين أفراد العصابة، بدليل ان صعود سلمان بن حمد الى رئاسة الوزراء لم يصاحبه تغيير في المناصب والمسؤوليات وآليات اتخاذ القرار او اية اجراءات أخرى لتخفيف



ولادة النور وبزوغ الرسالة

نحو معارضة متراصة: البقية من ص 1

هذه المقاومة المدنية المتوارثة عبر الأجيال، ساهمت في بقاء شعلة الثورة ضد الخلفيين متقدة بين المواطنين على تعدد انتماءاتهم المذهبية والأيدولوجية.

ثالثاً: ان خطابات سماحة الشيخ عيسى أحمد قاسم تناغمت مع مشاعر الشعب وتطلعاته وأهدافه وآلامه. وبقي هذا الخطاب ثابتاً على مرور السنوات. فهو يدرك معنى تحقق تغيرات سياسية حقيقية تمنع الطغاة الخلفيين من التئمر على الشعب والاستبداد الذي دفعهم لإلغاء التجربة البرلمانية قبل 46 عاما بجرة قلم واحدة. يدرك سماحة الشيخ ان لدى الشعب ثوابت وأهدافا وتطلعات، وانه يريد العيش بكرامة على ارضه، ويرفض تحويل البحرين الى لقمة سائغة للمحتل الخليفي الذي يتصرف وكأنها ملك للعصابة وحدها. الشيخ عيسى ملتزم بثوابت الأمة كذلك، ويرفض جريمة التطبيع مع محتلي فلسطين، الذي مارسه باسم البلاد والشعب، ويؤكد للتاريخ الرفض المطلق لأي شكل من أشكال الاحتلال سواء احتلال الصهاينة أرض فلسطين ام احتلال الخلفيين أرض البحرين.

رابعاً: ان ما يميز الشيخ عيسى انه جمع بين العلم الديني والتجربة السياسية، فقد كان له دور ريادي في كتابة دستور البلاد الذي ألغاه الخلفيون، والذي كان يفترض ان يساهم في بناء دولة حديثة بعد انتهاء الحقبة الاستعمارية قبل خمسين عاما. حدث ذلك من خلال عضوية الشيخ في المجلس التأسيسي بعد انتخابه بأكثر عدد من الأصوات التي حظي بها الاعضاء المنتخبون. ثم كان له دور قيادي بالمجلس الوطني ما بين 1973 و 1975، وقاد الكتلة الدينية في موقفها المتخالف مع الكتلة الوطنية لرفض قانون امن الدولة السيء الصيت الذي حاول الخلفيون تمريره من خلال المجلس بعد عرضه في اكتوبر 1974. هذه التجربة السياسية ازدادت نضجا في العقود اللاحقة لتجعل من الشيخ عيسى قائدا دينيا وسياسيا وقادرا على العطاء حتى بعد تقدم عمره.

خامساً: ان كلمات الشيخ قاسم نابغة من معاناة وتجربة ووعي والتزام. فمنذ ان خاض انتخابات المجلس التأسيسي قبل حوالي نصف قرن، ما برح صامدا في الميدان، تارة داخل البلاد وأخرى خارجها. وفي كل الأحوال لم ينفصل لحظة عن الجماهير، فقد قضى عمره المديد بينها، كعضو منتخب بالمجلس التأسيسي ثم الوطني، وكإمام جماعة بمساجد الدراز والمنامة، ورئيسا لجمعية التوعية الإسلامية حتى إغلاقها الأول في مطلع العام 1984، وكإمام جمعة في المراحل اللاحقة، وكقائد عملاق استهدفه الحكم الخليفي بوقاحة وحاصر منزله قرابة العشرين شهرا، وقتل ستة من المواطنين على أعقاب منزله. لقد فقد الشيخ عيسى في حياته من الأحبة والمجاهدين عددا كبيرا، وترك ذلك في نفسه لوعة سعى لإخفائها وهو يواجه المحنة تلو الأخرى، رغبة في الحفاظ على معنويات الجماهير ورغبة بعدم منح النظام فرصة للغلبة والفرح والشعور بالنصر.

سادساً: انه أدرك في الفترة الأخيرة ضرورة توحيد الموقف الوطني من خلال رص صفوف المعارضة لتستطيع تقديم مشروع سياسي متكامل ومتوافق عليه لمنع الخلفيين من استغلال الفراغ السياسي لتمرير رواهم الاستبدادية الرافضة للإصلاح السياسي. ادرك الشيخ عيسى ان هناك قدرا أدنى متوافقا عليه من قبل البحرينيين، يتمثل بكتابة دستور جديد يضمن حقوق الشعب ويحفظ سيادة الوطن وينهي عقود الاستغلال والاحتلال والاستبداد. وقد جاءت دعوة سماحته مؤخرا للمعارضة لتوحيد صفوفها والتوافق على طرح سياسي في مقابل المشروع الخليفي، دفعة جديدة للنشطاء داخل البلاد وخارجها. هذه الدفعة تشجع النشطاء لكي يلموا صفوفهم ويجمعوا أمرهم ويطلقوا في مضمار النضال بالتآزر مع الجماهير الباسلة التي أظهرت عزلة الخلفيين. والأمل ان يتعامل الجميع مع هذه الدعوة بشكل جاد ونوايا صادقة لإظهار صف وطني متراس يحاصر الطاغية وعصابته ويمنع التشرذم ويحرم الحكم من القدرة على التوغل باصطياد الأفراد الضعفاء واستغلالهم لممارسة الإرجاف بهدف إضعاف معنويات الشعب.

هذه الإطلالة السريعة على اطروحات سماحة الشيخ عيسى قاسم تهدف لتوضيح الموقف وتشجيع الجماهير على ترسيخ الإيمان والثقة بحتمية النصر على الاستبداد والفساد. انها وقفة مختصرة امام طود شامخ، وتاريخ مفعم بالحيوية والعطاء، وواقع لم تزده المحنة الا ثباتاً. والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون

هذه الصورة التقطت في شهر مارس 2001 اثناء إقامة احتفال بمنطقة ستر، لاستقبال السجناء السياسيين المفرج عنهم آنذاك. ويظهر في الصورة من اليمين: د سعيد الشهابي، أحد العلماء السادة، ثم الاستاذ حسن مشيمع، الدكتور علي العريبي وصادق الجمري

دونك العلياء يا خير البشر أصبح التاريخ سفرا حافلا أنت في الجوزاء تعلو تارة كانت الأطيوار صمما قاتلا جئت مبعوثا من الله لهم ونجوم الليل تحكي سرها هامك المرفوع يحكي قصة طار للعلياء أجداد له جاء للدنيا رسولا هاديا ضحك الليل وغنى بليل من هنا قصتنا قد بدأت نحن منه وهو منا وله

عندما كانت قريش تعبد ال كانت الدنيا ظلما دامسا فجاء أرسلك الله لهم هتف الكون سعيدا هائنا مكة أرجاؤها قد أصبحت ساد في صحرائها الشوق لمن رقصت شمس وماسم نخلة وهوى الطاغوت من طلعتة شفتاه نطقت مؤمنة أيها الحادي إلى أم القرى هذه الصحراء حبلى إنها

مكة ما هزمت مذ أسلمت كتب الله لها الأمن ولم وحباه الله أمنا وهدي قد أقر الله من طلعتة وبها الإسلام أرخى كل كلا سقطت أصنامهم في ذلة لن ترى في أرضها من هبل أيها الغافون في غفلتهم هللوا فرحى فقد جاء لكم فاحضنوه واقبلوا دعوته سجدوا أهزوجة النصر له هللوا، صلوا، وكونوا بشرا يا جمال الكون في وجنته فاهتفوا بالحب في ميلاده

